

تونس

## تعويضات الإسلاميين ومحاكمة النقابيين توجب الاحتجاجات

بعد محاكمة 4 نقابيين موقوفين و17 آخرين أطلق سراحهم في صفاقس، شهدت غالبية المدن التونسية تحركات احتجاجية أهمها في العاصمة تونس ومدينة سوسة، احتجاجاً على حسم 3 أيام من أجور المعلمين بسبب إضرابهم، فيما دعا الاتحاد التونسي للشغل إلى إضراب في 9 آب

## الحكومة على صفحهم

تونس - نورالدين بالطيب

وسط إجراءات أمنية مشددة شهدتها أول من أمس مدينة صفاقس التونسية (العاصمة الاقتصادية) أجريت محاكمة أربعة نقابيين من الاتحاد العام التونسي للشغل، وهي المحاكمة النقابية الأولى التي تعرفها تونس منذ أواخر الثمانينيات، زمن رئيس الوزراء الراحل محمد مزالي. ورافع أكثر من ستين محامياً من مختلف أنحاء البلاد عن النقابيين الأربعة بحضور المكتب التنفيذي للاتحاد العام التونسي للشغل. وتوجّه أعضاء المكتب التنفيذي للاتحاد وممثلون عن جمعيات حقوقية ونشطاء في المجتمع المدني إلى صفاقس لحضور محاكمة 4 أعضاء من نقابة الصحة العمومية، على خلفية ما عرفه المستشفى «الجهوي الهادي شاكر» في صفاقس، إذ اتهم النقابيون بالاعتداء على موظف أثناء أدائه لوظيفته وتعطيل المرفق العام، وذلك بعدما كانت نقابة المستشفى قد رفضت تنصيب مدير جديد من الوجوه المحسوبة على النظام السابق والمنحازة لحركة النهضة.

في غضون ذلك، اتهم حقوقيون قوات الأمن بتعنيف النقابيين وتعذيبهم. وكانت قوات الأمن قد اعتقلت 6 نقابيين أطلق سراح اثنين منهم، فيما أصدرت النيابة العمومية بطاقتين جلب لـ 21 نقابياً في حال فرار. وبذلك تكون المواجهة قد وقعت بين الحكومة والاتحاد، وهي المواجهة الأضعف في تاريخ تونس منذ الأزمات النقابية لسنة 1985، إذ حاول الرئيس السابق زين العابدين بن علي، دائماً تجنب المواجهة مع الاتحاد معرفته بخقله الكبير في الشارع وتمرس قياداته في إدارة الاحتجاجات. واعتبر مراقبون هذه الأزمة حلقة أخرى من سلسلة لي الذراع بين الترويكا الحاكمة والاتحاد العام للشغل، على خلفية مطالبه الاجتماعية وانحيازها إلى منظمات المجتمع المدني. لهذا حوّل المحامون المحاكمة إلى محاكمة للترويكا وخاصة حركة النهضة المتهمه بتوظيف الميليشيات في خلافها مع النقابات، حسبما قال المحامي زبير الوحيشي، من هيئة الدفاع، في مرافعته. وبعد ساعات من التداول قضت المحكمة بعدم الاختصاص وحالة القضية إلى الدائرة الجنائية.

في هذا الوقت، دعا الاتحاد الجهوي للشغل في صفاقس إلى اعتصام نقابي أمام المحكمة الابتدائية، بما يذكر بالأجواء المشحونة يوم 12 كانون الثاني عام 2011 في المدينة نفسها، حين قاد نقابيو المستشفى نفسه، تظاهرة شارك فيها النقابيون الموقوفون الآن. وكانت هذه التظاهرة المؤشر الأول على رحيل بن علي، فيما دعت الأمانة العامة للاتحاد التونسي للشغل إلى إضراب عام في التاسع من الشهر الجاري.

لكن الأبرز في هذه الأزمة هو السؤال الذي طرحه المحامون أمس: «لماذا لا يطبق القانون إلا على النقابيين ولا يطبق على السلفيين وقواعد حركة النهضة الذين يستهدفون الحريات الخاصة في أكثر من مدينة وعنفوا فنانيين ونقابيين

واعلاميين ونشطاء مجتمع المدني؟». في سياق متصل، نفذت أكبر نقابات الاتحاد العام التونسي للشغل «نقابة التعليم الاساسي والثانوي» أمس، تجمعات للمعلمين والأساتذة أمام الإدارات الجهوية للتعليم، احتجاجاً على قرار وزير التربية بحسم ثلاثة أيام عمل من رواتب شهر آب للمعلمين الذين نظموا إضراباً شريعياً خلال أيار الماضي. أما الأزمة مع الاتحاد العام التونسي للشغل، الذي يتوقع أن يعلن الإضراب العام في ولاية صفاقس أو في كل الجمهورية، احتجاجاً على محاكمة ناشطيه، فهي ليست الوحيدة، حيث فجر مشروع قانون التعويض والعودة إلى العمل الذي تحدث عنه وزير المالية المستقيل حسين الديماسي، احتجاجات واسعة. وتجمع أمس مئات المواطنين أمام المجلس الوطني التأسيسي في ضاحية باردو، منددين بالتعويض للمساجين السياسيين، ورافعين شعارات مطالبين «بالشغل والحرية والكرامة الوطنية».

من تظاهرة التونسيين ضد تعويض المساجين (فنتي بلعيد - أ ف ب)



واتهموا حركة النهضة وحكومة الترويكا بسرقة الشعب التونسي ونهب مقدرات البلاد المتواضعة لحساب النهضة». وكانت هذه الوقفة الاحتجاجية استجابة لنداء اطلقه عدد كبير من الناشطين عبر

الشبكة الاجتماعية «الفيسبوك» بعد بيان استقالة وزير المالية يوم السبت الماضي الذي عبر فيه عن اعتراضه على تعويض المساجين السياسيين والمقدر بأكثر من بليار دينار تونسي.

مسألة التعويضات أضحت أزمة جديدة تواجهها الحكومة وخاصة «النهضة»، إذ أثارت هذه القضية احتجاجات واسعة وعمقت الشعور بالغضب والإحباط وقدمت النهضة في صورة الحزب

## واشنطن لـ «ترويكا النهضة»: نساعدكم لتحملونا من

تونس - نزار مقني

استطاع وزير الدفاع الأميركي، ليون بانيتا، أن يستعمل زيارته لتونس، أول من أمس، للضغط السياسي على مسؤولي «ترويكا النهضة» لمواجهة «تنظيم القاعدة في بلدان المغرب الإسلامي» الذي تعتبره واشنطن على رأس أولوياتها الاستراتيجية.

الزيارة تأتي في وقت تمر فيه تونس بفترة حرجة في الانتقال السياسي، مع سيطرة الإسلاميين على السلطة وبروز بوادر «ديكتاتورية ثيوقراطية» تقول عنها واشنطن إنها «نموذج للديموقراطية في بلدان الربيع العربي»، وفي عصر تشهد فيه العلاقات مع «الإسلاميين المعتدلين» كما يحب أن يسميهم الساسة الأميركيون، مصالحة لم يشهدها التاريخ السياسي لبلاد العم سام.

لعل الزيارة روتينية، وتأتي لتعطي صورة أخرى من صور «التقارب البراغماتي» بين «الإخوان» والأميركيين. فبعد زيارات مكوكية لصقور الحركة لواشنطن قبل انتخابات المجلس التأسيسي، حيث تم جس نبض «أمراء الحركة»، أخذت هذه العلاقة طابع الحميمية المفرطة وبرزت دلالاتها عند زيارة السيناتور الأميركي جون ماكين لتونس، مع العلم بأنه أحد صقور الحزب الجمهوري الأميركي وأحد المحافظين الجدد من أقصى يمين الحزب. وفي شهر حزيران الماضي، جاء دور «رأس البنتاغون» لبحل في تونس، في توقيت حساس، يأتي بعد أكثر من شهر من «صيحة فرع» كان قد أطلقها وزير الدفاع التونسي عبد الكريم الزبيدي، في 19 حزيران الماضي للاستنجد بواشنطن

لطلب مساعدة أميركية للتصدي لخطر تنظيم القاعدة. وذلك بعد حادثة الاشتباك بين الجيش التونسي ومهزبي أسلحة اعتقد أنهم من تنظيم القاعدة. تلك المساعدة قالت مصادر مقربة إنها جاءت في إطار استخباري، وذلك بتوفير معلومات عن انتشار التنظيم حول الحدود التونسية. لكن يبدو أن هذه المساعدات لن تقتصر على بعض المعلومات، بل ستمتد إلى مساعدات لوجستية ومادية و صفت، حسب بعض وسائل الإعلام الأميركية بـ «الضخمة».

وأشارت شبكة «فوكس نيوز» الأميركية إلى أن الإدارة الأميركية اتخذت قراراً يقضي بتقديم مساعدات عسكرية للجيش التونسي، مضيئة إن الرئيس باراك أوباما يستعد لعرض مشروع المساعدات المذكورة على الكونغرس والمسؤولين في البنتاغون لاعتمادها، لافتة إلى أن المشروع «سيحصل على الموافقة بالإجماع».

ورغم هذه الصفات، فإن المساعدة العسكرية الأميركية المرتقبة لتونس قد تعدّ الأكبر لدولة عربية في تاريخ الولايات المتحدة، حيث تسربت معلومات لوسائل الإعلام الأميركية تشير إلى أنها تضم 14 طائرة مقاتلة من نوع «اف 16»، و9 مروحيات قتالية متطورة من نوع «بلاك هوك UH-60»، إلى جانب كميات من البنادق والذخائر والسيارات والشاحنات الحربية.

هذه الأرقام والمعلومات تأتي بعد ما قاله القائد الأعلى للعمليات العسكرية الأميركية في أفريقيا (أفريكوم) الجنرال كارتر هام، إن الولايات المتحدة قدمت لتونس مساعدات عسكرية بقيمة 32 مليون دولار خلال الأشهر الـ 16 الماضية. وذكر في تصريحات في أعقاب زيارته لتونس في 24 نيسان الماضي، أن

المساعدات العسكرية التي قدّمتها بلاده لتونس «تضاعفت مقارنة بالسنوات السابقة».

بانيتا، من جانبه، فور وصوله إلى تونس ومن المقبرة العسكرية الأميركية، حيث يرقد 2841 من جنود بلاده الذين قتلوا خلال الحرب العالمية الثانية، قال إن «هناك مجالات معينة يمكن أن تساعد فيها التونسيين» وخاصة منها «تطوير نوعية العمليات والاستخبارات التي تساعدكم بشكل فعال في التصدي لتهديد تنظيم القاعدة». وأضاف إن واشنطن مستعدة أيضاً لمساعدة الجيش التونسي على المستوى «المؤسسي».

الواضح من كلام بانيتا أن زيارته لتونس، التي تعتبر الأولى لوزير الدفاع الأميركي بعد الثورة، ليست عادية بالقدر الذي أراد فيه إمرار رسائل حول أن تضطلع تونس بدورها في «مراقبة» تنظيم «القاعدة» والتصدي له، فالوزير الأميركي دعا، دول المغرب العربي، ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا، إلى «تطوير مجهود إقليمي قوي لمجابهة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي» وإلى «التأكد من عدم امتلاك قاعدة تشن منها عمليات إرهابية في المنطقة أو في أجزاء أخرى من العالم».

الوزير الأميركي شدد أيضاً على جعل تونس «قادرة على التصدي لكل التهديدات والمخاطر التي تشهدها المنطقة»، وخاصة مع «الخطر الذي يمكن أن يشكله تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي على تونس والمنطقة عموماً، في ضوء ما تشهده مالي من أحداث، واحتضانها لأنشطة مجموعات إسلامية مسلحة»، حسب البيان الذي أصدرته وزارة الدفاع التونسية عقب الاجتماع بين بانيتا ورئيس الحكومة التونسية حمادي الجبالي، الذي أطلع ضيفه على



جندي اميركي لدى زيارة بانيتا مقابر الاميركيين في تونس امس (مارك ويلسون - رويترز)